الأهرام

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٩ يوليو ٢٠٠١

«أعيان» كبار المجرمين في قبضة القضاء المعولم

عبد الهادي بوطالب

بعد انتشار النظام الديمقراطي وفي عشر سنوات خلت كانت سلطة القضاء إحدى السلطات الدستورية الثلاث أو الاربع. وكانت ترتب في آخرها بعد السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لكن غير النظام العالمي الجديد موقعها بين السلطات، ورتبها في قمة الهرم، وجعلها تعلو على سلطة رئيس الدولة والحكومة والبرلمان بحكم انها السلطة التي تتابع السلط الأخرى وتحاكمها طبقا لإجراءات محددة، وايضا لأن النظام العالمي الجديد نظر لقيام دولة الحق والقانون على انها النظام الأمثل للديمقراطية الحق. ومن يقل دولة القانون يقصد حكما سمو سلطة القضاء الذي ينطق ويحكم بالقانون على سائر السلط.

وإذا أضفنا إلى ذلك تركيز النظام العالمي الجديد على استقلالية القضاء أكثر مما سبق، فإن ذلك يعني أن مؤسسة القضاء ليست فقط هي أسمى المؤسسات وإنما هي أيضا السلطة التي لا تتدخل في ممارساتها والنطق باحكامها سلطة أخرى، بينما السلطات الأخرى لا تحظى بهذه الاستقلالية بحكم تداخل اختصاصاتها، وذلك حتى في النسق الديمقراطي الذي يفصل بين السلط.

عاش العالم في النصف الثاني من التسعينات من القرن المنصرم تدخل سلطة القضاء في فضيحة الرئيس الأسبق «بيل كلينتون» المشهورة باسم «مونيكا جيت». ورأينا كيف طالت سلطة القاضي المدعي العام الأمريكي سلطة الرئيس الحاكم في البيت الأبيض المنتخب بإرادة الشعب والمتمتع بالحصانة القانونية الرئاسية، وكيف حاصر الأول الثاني الساعات الطوال بالأسئلة المتوالية التي أسالت دمع الرئيس غزيرا ولم يسعه إلا الاعتراف بإثمه والاعتذار.

وشاهدنا اعتقال الرئيس الشيلي الأسبق «بينوشي» من لدن القضاء البريطاني، وكيف كان يتنازع القضاء الإسباني مع القضاء البريطاني لتأخذ بتلابيب الرئيس العجوز، وكيف تعامل القضاء البريطاني مع «بينوشي» دون أن يحترم أو يهاب تاريخه كرئيس دولة سابق لم تتابعه دولته، لكن محكمة بريطانيا أصرت على أن تعطي المثال من شخص «بينوشي» لتبرهن على ما أعطاه النظام العالمي الجديد لمؤسسة القضاء من اختصاصات لم تعد ممارستها محصورة في حدود الدولة الوطنية ولا المحاكمون أمامها محصورين في مواطنيها. فالقضاء تعولم كما شملت العولمة مجالات الاقتصاد والإعلام ووسائل الاتصال التكنولوجي، وحقوق الإنسان، وتنميط القانون، والفكر، والثقافة، ومجالات أخرى. ولم يفرج عن ديكتاتور الشيلي القضاء البريطاني إلا ليسلمه لقضاء بلاده ليتولى محاكمته.

أما في 28 يونيه / حزيران المنصرم فقد تقدمت عولمة القضاء شوطا كبيرا عندما سلمت دولة يوغوسلافيا إلى محكمة الجزاء الدولية بلاهاي رئيسها السابق وهواطنها المدعو بـ «سلوفان ميلوسوفيتش» لتحاكمه بتهمة ارتكاب جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية. وتخلت المحكمة الوطنية اليوغوسلافية عن اختصاصها لفائدة سلطة محكمة لاهاي التي تحكم بالقانون الدولي الذي تفوق قوته قوة القانون الوطني (أو الخاص).

وقد سبق لمجلس الأمن أن عوْلَم قضاء محكمة لاهاي عندما أسسها ووضع اختصاصاتها باتخاذه قرارين أولهما رقم 808 بتاريخ 22 فبراير / شباط سنة 1993، وثانيهما رقم 827 بتاريخ 25 مارس / آذار من نفس السنة. وصادق المجلس بأعضائه الخمسة عشر على القرارين دون أن تستعمل روسيا أو الصين حق الاعتراض (الفيتو) عليهما، أو تمارسا حق الامتناع عن التصويت. وهذا ما أعطى للقرارين قوة معنوية إضافية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ومن المعروف أن التصويت من مجلس الأمن ينطبق مفعوله على جميع الدول الأعضاء في المنظمة، لأن قرارات مجلس الأمن مُلْزمة. وما يصدر عن مجلس الأمن من مقررات هو قانون دولي له قوة أسمى من قوة القانون الوطني للدول. وللدول الأعضاء إذا رأت ذلك ضروريا أن تعدل قوانينها الداخلية بما يجعلها مطابقة للقانون الدولي.

المتهم الكبير «ميلوسوفيتش»

تجاهل كل ذلك عندما قرر أن يقاطع محكمة الجزاء بلاهاي ويمتنع عن الجواب على أسئلتها في أولى جلسات محاكمته المتلفزة على اثر تقديم القاضي البريطاني «ريشارد ماي» صك الاتهام إليه بارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في كوسوفو في الفترة المتراوحة بين يناير ويونية 1999.

وقد حضر المتهم أمام المحكمة وحيدا لا يسنده محاموه. وفي صلف كبير كبر جرائمه أجاب على سؤال القاضي: «هل تُقر هذه الاتهامات أم تنكرها؟» بقوله الذي نطق به باللغة الإنجليزية: «هذا أمر يهمكم ولا يهمني». وأردف يقول بكل برودة: «هذه المحكمة غير شرعية. وأنتم إنما تبحثون عن تبرير جرائم العنف التي ارتكبتها منظمة شمال الحلف الأطلسي ضد صربيا».

وقد جاء في صك الاتهام: «إن ميلوسوفيتش خطط وحرض على ارتكاب جرائم، وأمر بها، وشجع ارتكابها، وساعد على نشر حملة عنف ورعب موجهة ضد مدنيين».

وما تزال تتوالى الأدلة على أن الجرائم التي ارتكبت في غير مكان من البلقان على يد «ميلوسوفيتش» ومجرمين آخرين بلغت من الفظاعة إلى حد أن المتهمين قد يحكم على بعضهم بالإعدام. ويمكن أن يكون من بينهم «ميلوسوفيتش» نفسه، خاصة بعد أن وقع العثور على مقابر جماعية بصربيا ربما كانت تُنقل إليها جثث قتلى من كوسوفو وجهات أخرى.

وقد وقع في قبضة محكمة الجزاء الدولية عدد من كبار المجرمين من شركاء «ميلوسوفيتش» في جرائم الإبادة العرقية. وهم تحت قبضة العدالة سيحاكمون قريبا علما بأن المحكمة ما تزال تبحث عن مجرمين آخرين وفي طليعتهم السفاح المشهور «رادوفان كارادريك» الهارب من وجه العدالة والمنتظر إلقاء القبض عليه. أما مائبته «بيلمانا بلاسيفيك» فقد سلمت نفسها طوعا إلى المحكمة وينتظر أن تساعد القضاة على الاطلاع على حقائق ما يزال البحث القضائي جاريا عنها.

وإذا كان مهما جدا سياسيا وخلقيا أن تمتد يد العدالة إلى «ميلوسوفيتش» وشركائه في جرائم البلقان، فإن الأهم من ذلك لنقلة النوعية التي يجتازها عالم العولمة باختراق قضاء القضاء وقيام دولة القانون التي أصبحت اليوم مطمحا للشعوب. وهي تتطلع إلى تعميم هذا النظام وانتشاره بعد أن عانت قرونا من جور الحاكمين وظلم الطغاة المتمتعين بحصانة دائمة تقيهم من المتابعة أثناء توليهم المسؤولية الكبرى وتستمر إلى ما بعد ذلك.

ولا بد أن نرصد التحول الجاري الذي سمح بقيام دولة الحق والقانون فعلا في بعض جهات العالم وأخذ يؤشر للانتشار ويتمظهر خاصة في محاولة متابعة رؤساء الدول أثناء ممارستهم الحكم، أو متابعتهم بعد مغادرته. وقد جاء مثال الحالة الأولى من فرنسا حيث اضطر الرئيس «جاك شراك» عن نفسه أمام الإعلام ضد تهمة التلاعب بالمال العمومي، أو في الأرجنتين التي وضعت العدالة رئيس الدولة السابق «كارلوص منعم» تحت الإقامة الجبرية للبدء في محاكمته.

وقد أصبحت بعض النظم السياسية تعطي لمحاكمها اختصاص ممارسة القضاء المعولم كبلجيكا التي أصبح المضطهدون المكتوون بجرائم الإبادة العرقية يلجأون إليها لمحاكمة أعيان كبار المجرمين الذين يشغلون أسمى الوظائف في دولهم. ومنهم «أرييل شارون» الذي أحيل على محكمة بروكسيل ملفه الحافل بالجرائم التي ارتكبها بصبرا وشاتيلا بحق الفلسطينيين سنة 1982 وهي أفظع من جرائم «ميلوسوفيتش» ولا تقل عن جرائم هتلر بحق اليهود.

إن الرئيس «بوتين» ارتكب بدوره جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في حربه العدوانية على دولة الشيشان التي نالت استقلالها عن روسيا باعتراف من الرئيس الروسي السابق «يلتسين» وما تزال المقابر الجماعية تُكْشف كل يوم أكثر وأفظع وتشاهد في التلفزات العالمية. وتشهد بان الجيش الروسي بتعليمات من «بوتين» مارس على شعب الشيشان جريمة الإبادة العرقية، ولا تستقر دولة الحق والقانون، ولا ينجح القضاء المعولم إلا إذا طالا المجرمين عبر العالم بدون انتقاء ولا ازدواجية معايير.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية